التمويل بصيغة المشاركة، الواقع وآليات التطوير،
دراسة ميدانية على عينة من المصارف الإسلامية في اليمن والسعودية

د.صادق أحمد عبدالله السبئي

جامعة نجران

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.129.19

تأريخ أستلام البحث : 2021/6/26 **مقبول للنشر بتأريخ : 2021/7/12**

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة واقع التمويل بصيغة المشاركة في عينة من المصارف الإسلامية السعودية واليمنية، واستخدمت منهج التحليل الوصفي لتحليل واقع التمويل بصيغة المشاركة في المصارف الإسلامية بالاعتماد على التقارير المنشورة للفترة من 2010 – 2019م ، إضافة لاستبانة تم توزيعها على عينة مقصودة من خبراء التمويل في المصارف، والباحثين المهتمين في التمويل الإسلامي، لمعرفة أسباب ضعف تطبيق صيغة المشاركة في التمويل، وآليات تطويرها ، توصل التحليل الوصفي للتقارير المالية الى: أن هناك غياب تام لصيغة المشاركة في مصرف الراجحي، وفي بنك التضامن وسبأ اليمنيين ظهرت ضعيفة جدا ومتقطعة، وتتراوح في بنك التضامن بين(0.7% - 5.2%)، وفي بنك سبأ بين(0.17% - 0.3%) من حجم التمويل والاستثمار. وفي الدراسة الميدانية حصل إحد عشر سببا لضعف تطبيق صيغة المشاركة من جملة 14 سببا على درجة موافقة عينة الدراسة، كما حصلت أربع فقرات لآليات مقترحة لتطوير تطبيق صيغة المشاركة المستمرة على مستوى دلالة "مفيد جداً"، فيما حصلت ثلاث فقرات لآليات مقترحة لتطوير تطبيق صيغة المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك ومشاركة الصفقة على مستوى دلالة "مفيدة جداً" وهي: مشاركة العملاء الذين لهم حصص أو مساهمات كبيرة في المشروع، ويحظون بسمعة حسنة وخبرات كافية، مع ضرورة مراقبة حسابات الشركة وتدقيقها بصورة دورية. واستنادا لنتائج الدراسة أوصى الباحث بضرورة تدخل المصارف المركزية لإلزام المصارف الاسلامية بتخصيص نسب تمويل لصيغ المشاركات التزاما بقوانين ولوائح انشائها.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، التمويل بالمشاركة، الواقع، آليات التطوير

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 129 / ايلول/ 2021
الصفحات : 324-341

المقدمة:

تعد صيغة المشاركة أهم الصيغ الاستثمارية التنموية التي تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، فهي في نظر علماء الاقتصاد الإسلامي: تساعد في تعريض قاعدة انتشار ملكية المشاريع، وتساهم الى حد كبير في تحقيق هدف التوزيع العادل للدخل والثروة.(شابرا، 1990: 102)* وقد ظهر هذا الاستشعار الأخلاقي لأهمية التمويل الاستثماري في عمليات التوظيف والتشغيل للموارد المتاحة من الأموال والأفراد، وتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المسلمة، لدى أوائل المؤسسين للمصارف الإسلامية عبرت عنه قوانين ونظم تأسيس أولى المصارف الإسلامية، فقد ورد في المادة(5) من النظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي:(القيام بأعمال الاستثمار مباشرة، أو بشراء مشروعات، أو بتمويل مشروعات، أو أعمال مملوكة للغير)(النظام الأساسي المعدل 2016: 5، 6)، وورد في المادة3، فقرة (د) من النظام الأساسي لمصرف الراجحي:(تقديم التمويل والتسهيلات بالريال السعودي أو بعملات أخرى على أساس المشاركة بالربح والخسارة، أو وفقا لأي أسس أخرى).(النظام الأساسي، 1407: 2) وورد في المادة5، فقرة(أ) من قانون البنوك الإسلامية اليمني الصادر سنة1996م :(القيام بجميع أعمال التمويل والاستثمار في مختلف المشاريع والأنشطة من خلال التمويل بالمشاركة والمضاربة وبيع المرابحة وغيرها من الصيغ التي لاتخالف أحكام الشريعة الإسلامية.غير أنه وبتحليل الواقع التطبيقي الحالي للعمل المصرفي الإسلامي في العالم، ورغم مرور 46عاما على انطلاق التجربة، تبين اعتماد المصارف الاسلامية على صيغ البيوع والديون بصورة شبه كلية، فقد ورد في تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2019م أن البيوع والديون تحتل قرابة 75% من حجم التمويل المصرفي الاسلامي، تليها صيغة الاجارة، والاجارة المنتهية بالتمليك بالمركز الثاني بنسبة 14%، بينما لم تتجاوز صيغ المشاركات بصورها الثلاث 5.3% موزعة الى (3.3% مشاركة، 1.5% مشاركة متناقصة، 0.5% مضاربة) (https://www.ifsb.org/psifi_02.php , 2019).

وفي المصارف السعودية رغم قوة ملائمتها المالية، ووجود أنظمة ومؤسسات رقابة مالية ضامنة، مثل الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)، ووجود برنامج كفالة لضمان التمويل للمنشآت الصغيرة، والذي تأسس في العام المالي 1427/1426هـ، بغرض تغطية نسبة من مخاطر الجهة الممولة في حالة إخفاق النشاط المكفول في سداد التمويل أو جزء منه، بنسبة تصل الى 80% (برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة https://www.kafalah.gov.sa/About/Pages/UpcomingProjects.aspx) رغم ماسبق؛ نجد أن واقع التطبيق لصيغة المشاركة ضعيف جدا، بل ويتدهور من عام الى آخر، فقد كانت نسبة المشاركة في العام 2009م، تساوي 3%، وتدهور هذه النسبة الى أن وصلت في العام 2013 الى (1.6%) (الشبيلي 2011: 1)، واستمرت في التدهور الى أقل من الواحد الصحيح، في 2017 (0.08%) ، وفي 2019 (0.06%). (Islamic Financial Services Board Funding by country Data by Country (Islamic Banking) Saudi Arabia Period Covered: 2013Q4 to 2020Q2,p4)

2. إشكالية البحث: اعتمادا على ما سبق فإن إشكالية البحث تتجلى في وجود غموض وحالة من الضبابية حول أسباب ضعف نسب التمويل بصيغ المشاركة رغم أهميتها التنموية، بل وتدهورها من سنة الى أخرى، والحاجة الى التقييم الموضوعي لها، ومعرفة أسباب ذلك الضعف، وآليات تطويرها. ويمكن إبراز العناصر المتعلقة بإشكالية البحث المطروحة أعلاه من خلال الأسئلة الآتية:

1. ما هي صيغة المشاركة وما صورها، وأهميتها الاقتصادية؟
2. ما التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في سبيل تطبيق صيغ المشاركة؟
3. ماهي آليات التطوير الممكنة لكل من صيغتي المشاركة، والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك من وجهة نظر الخبراء والمهتمين في التمويل الإسلامي؟

3. أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعريف بصيغة المشاركة وأهميتها الاقتصادية.
- التعرف على التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في سبيل تطبيق صيغ المشاركة بصورها المختلفة.
- التعرف على آليات التطوير الممكنة من وجهة نظر الخبراء والمهتمين في التمويل الإسلامي.

* الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية 1990م

4.أهمية البحث وسبب اختياره: تنبع أهمية هذا البحث وسبب اختياره من الاعتبارات الآتية:

1. أن السمة الاستثمارية للمصارف الإسلامية من أهم الخصائص المميزة لها، وأن صيغ المشاركات هي أهم الصيغ الاستثمارية التنموية في المصارف الإسلامية.
2. وجهت كثير من الانتقادات وأثيرت كثير من الشكوك في الفترة الماضية حول تركيز المصارف الإسلامية على صيغ الدين، كالبيوع والتورق المصرفي، وتجاهل الصيغ الاستثمارية التنموية، سيما وأن المصارف الإسلامية كما يريد لها منظروها ومؤسسوها ليست مجرد مؤسسة حلال لا تتعامل بالمحرمات، بل مؤسسة مالية واستثمارية وتنموية واجتماعية.

5.مجال البحث: ركزت الدراسة على تناول صيغ المشاركات باعتبارها أهم الصيغ الاستثمارية التنموية في التمويل الإسلامي.

6.الدراسات السابقة: سبق هذه الدراسة عدد من الدراسات، تتفق معها في تناول موضوع الدور التنموي للمصارف الاسلامية بصورة عامة وتختلف معها في الهدف، والأسلوب، والفترة الزمنية، والتطبيق.

1. دراسة: بندر بن عبد العزيز اليحي 1441: معوقات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، الحلول المقترحة وإدارة مخاطرها، دراسة فقهية، استخدمت المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، وتوصلت الى عدد من النتائج أهمها: وجود تناقض واضح بين طموحات المفكرين الإسلاميين الذين يشجعون استخدام نظام التمويل بالمشاركة والذي يعتبرونه أداو أساسية وفعالة في العمل المصرفي الإسلامي، وبين التطبيق العملي الذي أظهر تطبيق المشاركة بشكل ضعيف وذلك لعجز القائمين على بلورتها عمليا على أرض الواقع، وأن هناك مجموعة من المخاطر تعيق تطبيق صيغة المشاركة، والمتمثلة في مخاطر ائتمانية، وهي الأكثر شيوعا باعتبارها بلغت (3.69) من معيار التصنيف(5) ومخاطر تشغيلية، وسوقية، ومخاطر السيولة، ومخاطر قانونية.

2. دراسة عطية الجبيري، سعد ميلاد 2019 ، معوقات تطبيق التمويل الإسلامي – صيغة المشاركة – في مصرف الجمهورية من وجهة نظر موظفيه. هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي واجهت تطبيق صيغة المشاركة في مصرف الجمهورية في ليبيا من وجهة نظر موظفيه، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدام الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ، وتم استخدام أداة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، ووزع على عينة حجمها(54) مفردة، وتم تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها من خلال تطبيق بعض أدوات التحليل الوصفي الأكثر ملائمة لطبيعة البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتم التوصل إلى بعض الاستنتاجات أهمها: وجود معوقات قانونية وتشريعية، وارتفاع مستوى المخاطر المصرفية لصيغة المشاركة، ووجود نقص في كفاءة الموظفين، وخرجت بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة توفر الإرادة الحقيقية لدى مصرف الجمهورية للتوسع في تطبيق صيغة المشاركة، وإقامة البرامج التدريبية والاهتمام بالخطط الاستراتيجية من أجل تنمية مهارات وقدرات الموظفين في استخدام صيغة المشاركة. والعمل على رفع كفاءة الخبرات البشرية وتأهيلهم بشكل يتلاءم مع متطلبات صيغة المشاركة.

3. دراسة إسماعيل، مخاوي 2019، تطبيق صيغة المشاركة في مراحل العملية الإنتاجية المختلفة، هدفت الدراسة الى: بيان إمكانية توسيع دائرة استخدام صيغة عقد المشاركة في البنوك ومؤسسات التمويل بكل من مدخلات الإنتاج من رأس مال نقدي وأصول ومنافع والمساهمة في العمليات باحتياجاتها المتعددة. وقد قدمت مقترح عملي لحل مشكلة عدم توافر الانسجام بين حلقات مدخلات الإنتاج وعملياته ومخرجاته وذلك عبر استخدام نظام المشاركة في العناصر المكونة للمشروع المعين.

4.دراسة طاشكندي، عبدالهادي 2018؛ هدفت الى معرفة محددات التمويل بالمشاركات في المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي للفترة من 2005 – 2016م، استخدمت نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكي، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لحجم المصرف ونسبة كفاية رأس المال على حجم التمويل بصيغة المشاركات، وأن الزيادة في حجم التمويل بصيغ المداينات تتم على حساب التمويل بصيغ المشاركات، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ايجابي للتضخم، بينما يتضح وجود علاقة سلبية بين التمويل بصيغة المشاركة ومتغير الحوكمة.

4. دراسة: - Farooq Muhammad and Ahmed Mufti , Musharakah Financing: Experience of Pakistani Banks, 2013.

هدفت الدراسة الى معرفة الأسباب التي تجبر البنوك الإسلامية على تقييد نمو تمويل المشاركة بحد أدنى. استخدمت الاستبانة لاستقصاء آراء المصرفيين الإسلاميين والأساتذة والاقتصاديين، وتوصلت الى أن: هناك عدة أسباب لبطء نمو تمويل المشاركة في باكستان، أهمها: عدم اهتمام إدارة البنك بتمويل المشاركة، وعدم الالتزام والصدق من قبل رواد الأعمال، ونقص الخبرة، ونقص الدعم الحكومي.

5. دراسة بن عمارة، نوال، العربي، عطية(2013)، التمويل بالمشاركة ودوره في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي، هدفت الدراسة الى القاء الضوء على طبيعة وماهية وأهمية التمويل بالمشاركة ومجالاته، باعتباره أهم أساليب التمويل التي يجب أن يرتكز عليها العمل المصرفي الإسلامي، وكذلك ابراز مميزاته وأهم التحديات التي تواجه التطبيق العملي لهذه الصيغة، وكيفيات التغلب عليها. وخلصت الى ضرورة إيجاد تشريع ملائم يراعي خصوصيات ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي ومجالات نشاطها بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، وكذا الاهتمام بمجال التطوير الفني والتقني، واستحداث المنظومات المصرفية الإسلامية الجديدة من أجل مواكبة التطور المستمر.

6. دراسة: يوسف الشبيلي 2011 ؛ التمويل بالمشاركة- الآليات العملية لتطويره، قدمت الدراسة عدد من الآليات المقترحة لتفعيل العمل بصيغة المشاركة منها: المشاركة من خلال رأس المال المخاطر، المشاركة من خلال أسهم امتياز بزيادة حصة الشريك من الأرباح، التمويل بالمشاركة مع أولوية بعض الشركاء في التصفية، التمويل من خلال شركة توصية أو شركة ذات مسؤولية محدودة ، التمويل بالمشاركة مع نقل عبء الاثبات في حال الخسارة على الشريك المدير.

7. دراسة: أبو الهيجاء، الياس عبدالله، رسالة دكتوراه 2007، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية - دراسة-حالة الأردن – رسالة دكتوراه، هدفت الى دراسة واقع صيغ التمويل بأسلوب المشاركة، دراسة حالة الأردن، وبيان مدى التزام المصارف الإسلامية في تطبيق هذا الأسلوب من التمويل، ومخاطر التطبيق، واقتراح آليات للتغلب على تلك المخاطر. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية عن حجم التمويل في المشاركة في البنك الإسلامي الأردني محل الدراسة، توصلت الدراسة الى ثمان نتائج أهمها: الرابعة التي أثبتت محدودية الاستخدام المصرفي الإسلامي للتمويل بالمشاركة نتيجة لارتفاع درجة المخاطرة، والنتيجة السابعة التي قدمت ست آليات تطويرية لزيادة الاستخدام المصرفي لصيغ التمويل بالمشاركة.

8.دراسة نور الدين عبد الكريم الكواملة (2006)، المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة: البنك الإسلامي الأردني نموذجا. هدفت هذه الدراسة الى الوصول الى التكييف الصحيح لهذا العقد، ومن ثم استنباط حكمه الشرعي، وخلصت الدراسة الى أن عقد المشاركة المتناقصة متقلب بين تكييفين شرعيين عقد المضاربة، وشركة عقد، وأن عقد المشاركة المتناقصة إذا توافرت فيه ضوابط وشروط - فيكون خاليا من كل ما أثير حوله من شبهة القرض بفائدة، وشبهة بيع العينة، وشبهة بيع الوفاء، والوعد المضاف الى المستقبل. كما خلصت الدراسة الى أن للمشاركة المتناقصة ميز ات من أهمها: تحقيق عدالة التوزيع، والمساهمة في التنمية الاقتصادية بين أفراد المجتمع.

- تعليق على الدراسات السابقة: تتفق الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في تناول واقع تطبيق صيغ المشاركة، والتحديات التي وآليات التطوير، **وتختلف** مع دراسة (اليحي، 1440)، ودراسة (الشبيلي، 2011) في المنهج، **وتختلف** مع دراسة (الجبيري، وميلاد، 2019)، ودراسة(فاروق وآخرون، 2013)، ودراسة(الهيجاء، 2007)، ودراسة (الكواملة، 2006) في المكان وعينة الدراسة والفترة الزمنية، حيث تناولت الدراسة الأولى حالة مصرف الجمهورية في ليبيا، والثانية تجربة باكستان، والثالثة تجربة الأردن، والرابعة دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني، ودراستنا ستتناول حالة عينة من المصارف السعودية واليمنية، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري، والمنهجية وبناء الأداة، ومناقشة النتائج، فيما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في حداثتها، كما أنها- الدراسة الأولى من نوعها - حسب علم الباحث- في كل من السعودية واليمن.

الإطار النظري للدراسة

2. 1. تعريف المشاركة.

الشركة لغة: هي الخلط و المزج(الصاوي،1990: 140). فهي خلط أحد المالين بالآخر بحيث لا يمتازان عن بعضهما.(الجزيري، بدون:63).

اصطلاحا: يختلف تعريف الشركة بالاصطلاح الشرعي باختلاف أنواعها، إلا أن هناك تعريفا عاما لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، هي (اتفـاق اثنين أو أكثر علـى خلط ماليهما أو عمليهمـا أو التزاميهما في الذمة، بقصد الاسترباح). (المعيار الشرعي رقم 12: 2017، 325).

المشاركة في التطبيق المصرفي هي:(تقديم المصرف والشريك (الزبون) المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكاً حصة بنسبة معلومة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ويكون بموجبها مستحقاً للحقوق ومتحملاً للالتزامات مع توقيع عقد شرعي وقانوني بين الطرفين حاوياً لكل الشروط والحقوق والواجبات). (اتحاد المصارف العربية، الدراسات والأبحاث والتقارير، العدد 415، https://uabonline.org/ar)

2. 2. صيغ المشاركة كما تجريها المصارف الإسلامية: هناك صور عديدة لصيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، أهمها: المشاركة الثابتة أو المستمرة، المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، المشاركة بنظام الصفقة.

2. 2. 1. المشاركة الثابتة أو المستمرة: وهي أن يدخل الممول مع الشريك صاحب المشروع في شركة مستديمة، ويتفق معه على الإدارة وتقسيم الربح(بنك التضامن الإسلامي، بدون:27). وتبقى فيها حصة كل طرف في رأس المال والربح على حالها مادامت الشركة قائمة، ولا تتغير هذه النسبة إلا باتفاق جديد وعقد جديد(حافظ، 1996: 19). وهذه الصيغة أقرها مؤتمر المصرف الإسلامي الأول في دبي عام 1979م، كما يلي:

(يرى المؤتمر أن هذه المشاركة تقرها الشريعة الإسلامية إذا ما كان نشاطها حلالا وما يرزق الله به من ربح يوزع بين الشريكين أو الشركاء بنسبة رأس مال كل منهم وأن تكون الخسارة كذلك بنفس النسبة إذ الغنم بالغرم، فإذا كان أحد الشركاء قائما بإدارة الشركة فتخصص له نسبة من صافي الربح يتفق عليها على أن يوزع باقي الربح بعد ذلك فيما بين الشركاء حسب حصته في رأس المال). (فتوى رقم 9).

2. 2. 2. المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: هي عبارة عن شـركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن يتملك المشتري المشروع بكامله. ولا بد أن تكون الشركة غير مشـترط فيها البيع والشراء، وإنما يتعهد الشريك بذلك بوعـد منفصل عن الشـركة، وكذلك يقع البيع والشـراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الآخر. (المعيار الشرعي رقم 12 : 345). وقد أقر مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي (1979 ، فتوى رقم 10) الصور الآتية للمشاركة المتناقصة:(البنك الإسلامي للتنمية، 1993: 142)

الصورة الأولى: أن يتفق البنك مع الشريك على أن يكون حلول هذا الشريك محل البنك بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة، وبحيث يكون للشريكين حرية كاملة في بيع حصته لشريكه أو لغيره.

الصورة الثانية: أن يتفق البنك مع الشريك على أساس حصول البنك على حصة نسبية من صافي الدخل المتحقق فعلًا مع حق البنك في الحصول على جزء من الإيراد يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصا لتسديد أصل ما قدمه البنك من تمويل، أي يقسم الدخل إلى ثلاثة أقسام :١- حصة للبنك كعائد للتمويل.٢- حصة للشريك كعائد.٣- حصة ثالثة لسداد تمويل البنك.

الصورة الثالثة: يحدد نصيب كل شريك في شكل حصص أو أسهم يكون لكل منها قيمة معينة ويمثل مجموعها إجمالي قيمة المشروع أو العملية يحصل كل شريك على نصيبه من الإيراد المتحقق فعلًا، للشريك إذا شاء أن يقضي من هذه الأسهم المملوكة للبنك عددا معينا كل سنة بحيث تتناقص أسهم البنك بمقدار ما تزيد أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكيته كاملة.

2. 2. 3. المشاركة بنظام الصفقة: في هذه الصورة من صيغ المشاركة يتم الاتفاق بين المصرف والعميل طالب التمويل، على المشاركة في تمويل شراء بضاعة معينة بتكلفة محددة. ثم يفتح حساب في المصرف خاص بالصفقة، تورد فيه مساهمة كل من الشريكين (المصرف – العميل) وتسجل فيه كل المعاملات المتعلقة بتلك الصفقة، وفي هذه الحالة يتم تفويض العميل من قبل المصرف لتسويق البضاعة المشتراة، وبيعها، وفقا لشروط

معينة تضمن انجاز الصفقة وتحقق مصلحة الطرفين (المصرف – العميل)، ويتقاضى العميل نسبة من الأرباح مقابل تسويق البضاعة وبيعها، ويوزع الباقي بينهما بنسبة مساهمة كل منهما رأس المال. (أبو الهيجاء، 2007: 92).

2. 3. الأهمية الاقتصادية للمشاركة: التمويل بالمشاركة يعد واحدا من أفضل ما طرحته المصارف الإسلامية، لما تمتاز به هذه الصيغة من مرونة عالية في التطبيق تلائم شتى أشكال الاستثمارات، وقد أبرزت تجربة البنوك الإسلامية ميزات عديدة لهذه الصيغة يمكن إجمالها في الآتي:

1. التمويل بالمشاركة يحفز المصارف الإسلامية على الدخول في المشروعات التنموية ذات العوائد الجيدة، حيث يحرص المصرف على أن يكون المشروع الذي يموله مما يحقق عائدا مناسبا له؛ لأن ربحه سيكون منذ لك العائد ، بخلاف التمويل بالمداينة الذي لا يلتفت فيه الممول الى جدوى المشروع بقدر اهتمامه بملاءة المتمول ومدى قدرته على سداد الدين. (الشبيلي، 2011: 2)
2. يفتح المجال لاستفادة الكثير من أصحاب المشروعات الناشئة والصغيرة، ممن لا تتحقق فيهم الملاءة المالية، والضمانات المطلوبة للتمويل بالمداينة. (الشبيلي، 2011 : 2)
3. باعتبار أن المصرف شريك أصيل في مشروعات عملائه يتيح للبنك مراقبة أعمال المتمول للتأكد من نجاح المشروع، وتقديم المشورة والخبرة اللازمة لذلك؛ وهذا أحد أبرز مزايا المشاركة على المداينة، إذ لا يقتصر الأمر على تقديم التمويل فحسب، بل المشاركة في النجاح. (الشبيلي ، 2011 :2)
4. يحقق التمويل بالمشاركة عدالة في توزيع العائد بما يساهم في عدم تركيز الثروة، وتقليل التفاوت بين الدخول، كما يحول دون اهدارا للطاقات البشرية الإنتاجية.(مقداد، حلس، 2005: 245).
5. -المشاركة أسلوبا حتميا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يساهم في دفع المصارف والأفراد نحو الاستثمار الحقيقي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، والحد من التضخم.

2. 3. واقع تطبيق صيغ المشاركات في المصارف الإسلامية محل الدراسة

2. 3. 1. مصرف الراجحي

- التعريف بالمصرف: تأسست شركة الراجحي المصرفية للاستثمار(شركة مساهمة سعودية) بتاريخ (3 يونيو 1987م)، يمارس المصرف نشاطه بصورة عامة من خلال شبكة فروع عددها (581 فرعا) داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، ويمارس نشاطه الاستثمار من خلال عدد من الصناديق الاستثمارية أهمها: صندوق الراجحي للصكوك(التقرير المالي،2018: 129) ، وهو صندوق استثماري (مفتوح) غير محدد المدة، أسس في 25شعبان 1435هـ الموافق 23يوليو 2014م ، بموجب موافقة هيئة السوق المالية السعودية، وبدأ عملياته في 14سبتمبر 2014م (التقرير السنوي 2018: 17)، فيقوم المصرف بدور المدير لتلك الصناديق وذلك باتباع صيغة الوكالة عن المستثمرين.(التقرير المالي 2018: 129).

- واقع تطبيق صيغة المشاركة في مصرف الراجحي: لم يظهر أي ذكر لمصطلح المشاركات بصورها المختلفة في الإيضاحات المالية لمصرف الراجحي، ممايعني أن المصرف لم يتعامل بصيغ المشاركات في تمويلاته الاستثمارية. ومن أجل الخروج بقراءة أكثر وضوحا عن ذلك الواقع قام الباحث بتتبع حجم ونوع الاستثمارات في المصرف ونسبتها الى اجمالي التمويل والاستثمار كما في الجدول رقم(1) الآتي:

جدول (1)

الاستثمارات في مصرف الراجحي خلال المدة من 2010 – 2019م - القيم بالمليار ريال سعودي

م	السنة / البيان	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19
1	الاستثمارات	28,3	38,8	40,5	39,6	42,6	39,9	34	36,4	43	46.8
2	التمويل	120	140	172	187	206	210	225	234	234	249.7
3	ج. التمويل والاستثمار	148	179	213	226	249	250	259	270	277	296.5
4	التمويل/ج.التمويل والاستثمار	%81	%78	%81	%83	%83	%84	%87	%86	%84	%84
5	الاستثمار/ اجمالي التمويل والاستثمار	%19	%22	%19	%17	%17	%16	%13	%14	%16	%16

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الراجحي 2010 – 2019م

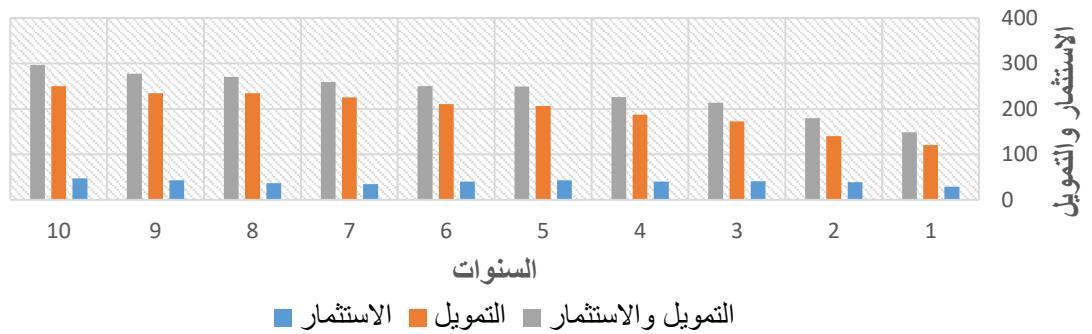

شكل(١) الاستثمار والتمويل في مصرف الراجحي خلال الفترة من 2010 - 2019

من بيانات الجدول(1) يلاحظ: أن حجم الاستثمار في مصرف الراجحي تتراوح مابين 13 – 22% خلال المدة من 2010 الى 2019م، وهي نسبة جيدة، لكن بعد العودة الى تفاصيلها، تبين أنها تتوزع بين (مرابحة لدى الحكومة ومؤسسة النقد بنسبة 52% ، 53% للعامين 2018، و2019)، وصكوك بنسبة (40% ، 38% على التوالي) وبقية النسبة التي تتراوح بين 8، 9% موزعة بين (استثمارات في شركات زميلة، صناديق استثمار) ،(مصرف الراجحي (التقرير السنوي : 29).

2. 3. 2. بنك التضامن الإسلامي الدولي

- التعريف بالبنك: تأسس بنك التضامن الإسلامي الدولي (شركة مساهمة يمنية) في العام 1995م، وبدأ البنك نشاطه في 20يوليو 1996م ، يعد بنك التضامن أكبر بنك إسلامي في اليمن من حيث الموجودات وحجم الودائع ، يمارس البنك نشاطه بصورة عامة من خلال شبكة فروع عددها (26 فرعا) داخل الجمهورية اليمنية، ويمارس نشاطه الاستثمار من خلال ست شركات تابعة. (التقرير السنوي 2019: 26).

- واقع تطبيق صيغة المشاركة في بنك التضامن: وردت صيغة المشاركة في التقارير المالية لبنك التضامن الاسلامي تحت مسمى عقود المشاركات وذلك خلال السنوات: (10 ، 11، 12 ، 13 ، 14) ثم انقطعت في السنوات: (15، 16 ، 17) ، وعادت للظهور في السنوات: (18، 19) ، وكانت أعلى نسبة وصلت اليها في العام 2011م (5.2%) ، وأقل نسبة في العام 2014 (0.7%) من حجم التمويل والاستثمار كما يبينها الجدول رقم (2) الآتي:

جدول (2)

عقود المشاركة في بنك التضامن خلال المدة من 2010 – 2019م القيم بالمليار ريال يمني

م	السنة البيان	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19
1	عقود المشاركة	**10.9**	**13.7**	**4.3**	**1.2**	**0.3**	**-**	**-**	**-**	**9.6**	**3.6**
2	ج. التمويل والاستثمار	**275**	**261**	**296**	**399**	**414**	**340.8**	**355.6**	**299.4**	**384.9**	**368.6**
3	نسبة المشاركة / اجمالي التمويل والاستثمار	**%4**	**5.2 %**	**1.5 %**	**1.2 %**	**0.7 %**	**-**	**-**	**-**	**2.5**	**0.98 %**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك التضامن الإسلامي للفترة 2010 – 2019م

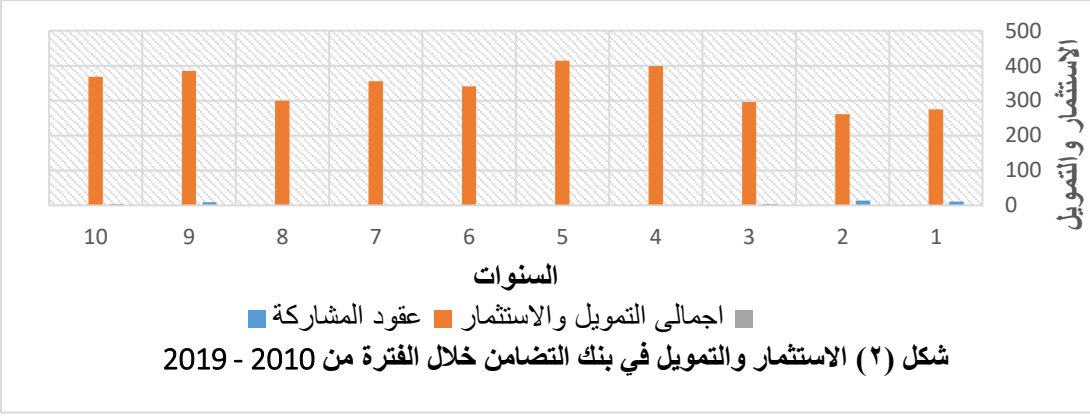

شكل (٢) الاستثمار والتمويل في بنك التضامن خلال الفترة من 2010 - 2019

2. 3. 2. بنك سبأ الاسلامي

- **التعريف بالبنك:** تأسس بنك سبأ الإسلامي – شركة مساهمة يمنية عام 1996م، وبدأ نشاطه في 4ابريل 1997م، يزاوله نشاطه من خلال مركزه الرئيسي في صنعاء وفروعه البالغ عددها (16) فرعا، وعدد (4) مكاتب منتشرة في عدد من محافظات الجمهورية اليمنية. (التقرير السنوي 2018: 8).
- **واقع تطبيق صيغة المشاركة في بنك سبأ الاسلامي:** وردت صيغة المشاركة في التقارير المالية لبنك سبأ الإسلامي تحت مسمى عقود المشاركة وذلك خلال السنوات (10 ، 11، 12 ، 13 ، 14) ثم انقطعت في السنوات (15، 16 ، 17، 18، 19) ، وكانت أعلى نسبة وصلت اليها في العام 2011م 0.3%) ، وأقل نسبة في العام 2014 (0.17%) من حجم التمويل والاستثمار كما يبينها الجدول رقم(3) الآتي:

جدول (3)

عقود المشاركة في بنك سبأ خلال المدة من 2010 – 2019م القيم بالمليار ريال يمني

م	السنة / البيان	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19
1	عقود المشاركة	**0.213**	**0.240**	**0.242**	**0.270**	**0.214**	-	-	-	-	-
2	ج. التمويل والاستثمار	**93.5**	**88.4**	**101**	**120**	**126**	**106**	**84**	**74**	**65**	**68**
3	نسبة المشاركة / اجمالي التمويل والاستثمار	**%0.23**	**%0.3**	**%0.24**	**%0.23**	**%0.17**	-	-	-	-	-

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك سبأ الإسلامي للفترة 2010 – 2018م

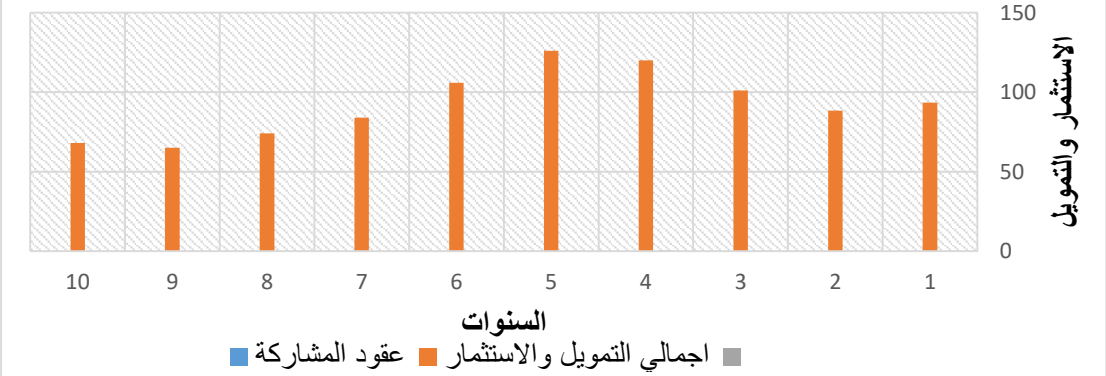

شكل(٣) الاستثمار والتمويل في مصرف الراجحي خلال الفترة من 2010 - 2019

3. منهجية البحث وإجراءاته: أتبع الباحث المنهجية والإجراءات الآتية:

3. 1. منهجية البحث: يعتمد هذا البحث منهج التحليل المسحي الوصفي في دراسته لموضوع: واقع التمويل بصيغة المشاركة في المصارف الإسلامية محل الدراسة، وآليات تطويرها من وجهة نظر الخبراء والمهتمين، وذلك بالاستعانة بالمصادر الآتية:

أولا: المصادر الثانوية: وتتمثل في جمع البيانات والمعلومات عن واقع التمويل بصيغة المشاركة، ونسبتها إلى حجم التمويل والاستثمار، وذلك من خلال التقارير المالية للمصارف الإسلامية محل الدراسة، وتقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ثانيا: المصادر الأولية؛ وهي عبارة عن استبانة أعدها الباحث لاستطلاع آراء الخبراء في المصارف محل الدراسة، والباحثين المهتمين في التمويل الاسلامي عن أسباب ضعف التمويل بصيغة المشاركة، وآليات تطويرها.

3. 2. مجتمع البحث: هو مجتمع المصارف الإسلامية الوطنية في اليمن والمملكة العربية السعودية.

3. 3. عينة البحث: هي عينة مقصودة من الخبراء في أقدم وأكبر المصارف الإسلامية في البلدين وهم: مصرف الراجحي السعودي، ومصرفي التضامن وسبأ اليمنيين، وأيضا استقصاء رأي المهتمين بالتمويل الإسلامي في كلا البلدين. الجدول رقم(4) يبين تحليل عينة البحث كمايلي:

جدول (4)
يبين خصائص عينة الدراسة وفقا للمتغيرات الديمغرافية

أولا: متغير البلد			ثانيا: المستوى التعليمي			
البلد	السعودية	اليمن	المجموع	المؤهل	بكالوريوس	ماجستير ودبلوم عالي	دكتوراه
العدد	60	52		العدد	18	44	50
النسبة	%53.6	%46.4		النسبة	%16.1	%39.3	%44.6
ثالثا: التخصص							
التخصص	فقه معاملات	مالية ومصرفية	إدارة أعمال	محاسبة	اقتصاد	أخرى	المجموع
العدد	10	26	36	10	16	14	112
النسبة	%8.9	%23.2	**%32.1**	%8.9	%14.3	%12.5	%100
رابعا: الوظيفة							
الوظيفة	شرعي	تمويل واستثمار		إدارة مخاطر		أخرى	المجموع
العدد	20	48		12		32	112
النسبة	%17.9	%42.9		%10.7		%28.6	100
خامسا: مكان العمل							
الوظيفة	الخبراء					الباحثون المهتمون في التمويل الاسلامي	المجموع
	مصرف الراجحي	بنك التضامن		بنك سبأ			
العدد	38	**17**		21		36	112
النسبة	%33.9	**%15**		%18.8		%32	100

من بيانات الجدول (4) أعلاه يلاحظ مايلي: **بالنسبة لمتغير البلد:** فقد أظهرت نتائج الخصائص نسبة العينة المستجيبة من السعودية (53.6%)، ونسبة العينة المستجيبة من اليمن (46.4%)، **وبالنسبة لمتغير المستوى التعليمي**: فقد أظهرت نتائج الخصائص أعلى نسبة استجابة كانت في حملة الدكتوراه يليها الماجستير والدبلوم العالي، ويرجع السبب الى تواجد هذه الفئات في مجموعات تواصل اجتماعي متخصصة في التمويل الإسلامي

مكن الباحث من سهولة التواصل معهم، **وبالنسبة لمتغير التخصص:** فقد أظهرت نتائج الخصائص أعلى نسبة استجابة لتخصصات إدارة الأعمال (32.2%) يليها تخصصات العلوم المالية والمصرفية(23.2%)، يليها تخصصات الاقتصاد (14.3%) ويعتقد الباحث أن سبب التفاعل الكبير لهذه الفئة يعود لوفرتها في البنوك بصورة أكبر من التخصصات الأخرى، إضافة الى تركيز الباحث في توزيع الاستبانة على أقسام التمويل والاستثمار وإدارة المخاطر. **وبالنسبة لمتغير الوظيفة:** فقد أظهرت نتائج الخصائص أعلى نسبة لوظيفة التمويل والاستثمار بنسبة (42.9%) وهي نسبة جيدة لأن هذه الوظيفة أهم الوظائف التي ركز عليها الباحث في توزيع الاستبانات باعتبارهم معايشين لمخاطر تطبيق صيغة المشاركة وبالتالي الأقدر على تقديم رؤى عملية لتطويرها، أما بالنسبة لمكان العمل فقد أظهرت نسبة مصرف الراجحي (33.9%)، تليها نسبة الباحثين المهتمين نسبة(32%) تليها نسبة بنك سبأ الإسلامي، ثم بنك التضامن الاسلامي.

3. 4. أداة البحث: من أجل تحقيق أغراض الدراسة جرى تصمم أداة الدراسة (الاستبانة) وفقاً لهدف الدراسة الميدانية والإطار النظري للدراسة، وذلك بعد إطلاع الباحث على الأدبيات والدراسات السابقة لموضوع الدراسة، وقد تكونت الأداة بصورتها النهائية من (35) فقرة موزعة على ثلاثة محاور، واستخلصت العبارات بحيث يحدد عليها أفراد العينة (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، ضعيفة، ضعيفة جداً)، وفقاً لمقياس ليكرت (Likert) الخماسي.

3. 5. صدق الأداة: للتأكد من صدق أداة الدراسة تم عرضها بصورتها الأولية التي تكونت من (28) فقرة على المحكمين المتخصصين وعددهم (5) محكماً، في تخصصات التمويل الاسلامي، وأجريت التعديلات اللازمة فيها بإضافة فقرات وحذف أخرى وإعادة تقسيم المحاور الى ثلاثة بدلا من محورين، وعلى ضوء ذلك تكونت الأداة بصورتها النهائية من (35) فقرة.

3. 6. ثبات الأداة: يشير ثبات الاستبانة إلى دقتها في القياس وعدم تناقضها مع نفسها، وإمكانية الحصول على نفس النتائج في حال تكراره، وقد جرى التأكد من ثبات الأداة عن طريق احتسابه بواسطة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، من خلال استخدام برنامج spss، على مستوى الأداة والمحاور، وذلك كما يبينه الجدول رقم (5) الآتي:

جدول رقم (5)
يبين قيم معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

م	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	**المحور الأول: أسباب غياب تطبيق صيغة التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية**	**14**	**0.73**
2	**المحور الثاني: آليات مقترحة لتطوير تطبيق صيغة المشاركة المستمرة**	**11**	**0.80**
3	**المحور الثالث: آليات مقترحة لتطوير تطبيق صيغة المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، ومشاركة الصفقة**	**10**	**0.67**
المعامل الكلي للأداة		**35**	**0.80**

يتضح من الجدول (5) أن قيمة معاملات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، لمحاور الاستبانة تراوحت بين(67 - 80)، وبلغت قيمة ألفا للمقياس باستخدام هذه الطريقة (80%)، مما يدل على أن الأداة على درجة مقبولة من الثبات.

3. 7. المعالجات الإحصائية: بعد الانتهاء من عملية جمع الاستبانات، تم ترميز البيانات وإدخالها ومعالجتها إحصائياً عن طريق برنامج (spss)، وقد حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب للمحاور والفقرات، واختبار (Independent Samples Test) للكشف عن الفروق حسب متغير (الدولة – الوظيفة)، وتحليل التباين الأحادي (won way-ANOVA) للكشف عن تباين الفروق بين متوسط استجابات أفراد العينة حسب (المؤهل- التخصص- البنك)، واستخدمت طريقة الوزن النسبي للمقياس ذو الخمس درجات، على النحو التالي:

جدول رقم (6)
يبين الأوزان النسبية للمقياس الاحصائي

الدلالة اللفظية	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	مفيد جداً	مفيد	مفيد نوعا ما	قليل الفائدة	عديم الفائدة
الاوزان الترجيحية	5	4	3	2	1

الوزن النسبي	5 - 4.20	4.19-3.40	3.39 - 2.60	2.59-1.80	1.79-1

4.نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: عرض النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني والثالث:

- ما التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في سبيل تطبيق صيغة المشاركة بصورها المختلفة؟
- ماهي آليات التطوير الممكنة لكل من صيغتي المشاركة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك من وجهة نظر الخبراء والمهتمين في التمويل الإسلامي؟

وللإجابة على هذين السؤالين فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والدلالة اللفظية كما هو مبين في الجداول الآتية:

1.عرض نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والدلالة اللفظية لاستجابات أفراد العينة على مستوى المحور الأول: أسباب غياب تطبيق صيغة التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية.

جدول رقم (7):

يبين أسباب غياب تطبيق صيغة التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية.

م	ت	الفقرات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	3	ضعف الكفاءات الفنية والإدارية للشريك المستثمر	112	3.98	.793	أوافق
2	5	قلة الكفاءات الإدارية والفنية ذات الخبرة العملية لدى المصرف للمشاركة في إدارة المشاريع الممولة	112	3.87	.686	أوافق
3	4	احتياج عقود المشـــاركات إلى تكاليف وأعباء كثيرة مثل: اعداد دراسات جدوى للمشاريع، وفرض رقابة دورية عليها، ومرجعة السجلات	112	3.89	.863	أوافق
4	8	تأخر تصفية المشاركات عن مواعيد الاستحقاق	112	3.69	.868	أوافق
5	11	صعوبة اختيار الوقت المناسب للتخارج في المشاركة المتناقصة	112	3.37	.881	إلى حد ما
6	10	عدم قابلية حصص المشاركة للبيع في السوق المالية	112	3.64	.957	أوافق
7	7	الغبن الفاحش الذي تتعرض له المصارف الإسلامية بسبب تصريح الشركاء بربح أقل من الربح الفعلي	112	3.82	.851	أوافق
8	13	إظهار نتيجة النشـــاط بأقل أو بما يخالف الحقيقة وتأييد ذلك بمستندات مزورة	112	3.32	.969	إلى حد ما
9	12	بالنسبة للمشاركة بنظام الصفقة؛ مماطلة الشريك في تسليم ما في يده من أموال عند انتهاء النشاط	112	3.33	.789	إلى حد ما
10	1	توفر بدائل تمويلية أكثر أمناً للمصـــرف كالمرابحة والتورق	112	4.19	.769	أوافق
11	2	تفضـيل المسـتثمرين لصـيغ المداينات (المرابحة - التورق) بسـبب عدم رغبتهم في مشـاركة المصـرف لهم بعوائد مشاريعهم الإنتاجية.	112	4.16	.729	أوافق
12	6	عدم رغبة المسـتثمرين مشـاركة المصـرف لهم في الإدارة.	112	3.87	.850	أوافق
13	9	عدم رغبة المســتثمرين في إطلاع المصـــرف على أسرار أعمالهم	112	3.67	.912	أوافق

14	وجود تشـــريعات من البنوك المركزية تعيق التمويل بالمشاركة	112	3.25	1.06	أوافق إلى حد ما
المجموع الكلي على مستوى المحور		112	3.72	0.407	أوافق

يتضح من الجدول رقم (7) أن درجة موافقة عينة الدراسة لأسباب غياب تطبيق صيغة التمويل بالمشاركة في المصـارف الاسـلامية على نحو كلي جاءت بمسـتوى دلالة "موافق" بمتوسـط حسـابي (3.72) وانحراف معياري (0.407)؛ إذ جاءت جميع فقرات المحور في مســتوى دلالة "موافق" ما عدى ثلاث فقرات بالموافقة إلى حد ما، حيث تراوحت المتوســطات الحســابية بين (3.25 -4.19) وانحرافات معيارية بين (-1.06 0.686)، وتفسير: حصول (11) فقرة على موافقة عالية تؤكد اتفاق العينة على أن تلك الأسباب هي التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في سبيل تطبيق صيغة المشاركة، والفقرات الثلاث التي أعطيت درجة موافق الى حدما هي محل اختلاف بين الخبراء والمهتمين، فالخبراء يرون إمكانية السـيطرة عليها وأنها لاتشـكل تحديا كبيرا لتطبيق الصيغة.

3. عرض نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والدلالة اللفظية لاستجابات أفراد العينة على مستوى المحور الثاني: آليات مقترحة لتطوير تطبيق صيغة المشاركة المستمرة.

جدول رقم (8):

يبين آليات مقترحة لتطوير تطبيق صيغة المشاركة المستمرة.

م	ت	الفقرات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	9	تطبيق المشاركة الطويلة مع المؤسسات الحكومية التي تصـدر صـكوك مشـاركة للقيام بمشـروعات اقتصادية كبيرة	112	3.94	.994	مفيد
2	10	التوسع في شراء حصص الصناديق الاستثمارية بنظام المشاركة	112	3.89	.904	مفيد
3	11	التوسع في شراء أسهم الشركات والمؤسسات الاقتصادية	112	3.80	.878	مفيد
4	5	مشاركة العملاء الذين لديهم حصص أو مساهمات كبيرة في رأسمال المشروع	112	4.12	.828	مفيد
5	1	مشـاركة العملاء ذوي السـمعة الحسـنة والخبرات الكافية في مجال النشاط.	112	4.55	.566	مفيد جداً
6	3	اسـتخدام نظم تقييم حديثة لتقييم دراسـات الجدوى المقدمة من العملاء	112	4.41	.754	مفيد جداً
7	4	إلزام الشريك المدير برفع تقارير مالية دورية ربعية إلى المصرف	112	4.41	.651	مفيد جداً
8	7	مشاركة العملاء أصحاب الشركات ذات المسؤولية المحدودة، لحصر مسؤولية المصرف بقدر أسهمه	112	4.03	.869	مفيد
9	8	إلزام الشـركاء بالتعامل عبر حسـابات المصـرف وليس عبر العمليات النقدية	112	4.03	.909	مفيد
10	2	مراقبة حسـابات الشـركاء وتدقيقها للرقابة على العمليات المشتركة	112	4.50	.600	مفيد جداً
11	6	التعاقد مع مكتب مراجعة حسـابات خارجي يشـرف على أعمال الشركة	112	4.10	.883	مفيد
المجموع الكلي على مستوى المحور			112	4.16	0.470	مفيد

يتضـح من الجدول رقم (8) أن درجة عينة الدراسـة لآليات مقترحة لتطوير تطبيق صـيغة المشـاركة المسـتمرة على نحو كلي جاءت بمسـتوى دلالة "مفيد" بمتوسـط حسـابي (4.16) وانحراف معياري (0.470)؛ إذ جاءت جميع فقرات المحور بمستوى دلالة "مفيد" وحصلت أربع فقرات على مستوى دلالة "مفيد جداً"، حيث تراوحت

المتوسطات الحسابية بين (3.25 -4.55)، وانحرافات معيارية بين (0.566-0.994)، وتفسير ذلك: أن هذه المقترحات مفيدة لتطوير العمل بصيغة المشاركة المستمرة، سيما مشاركة العملاء ذوي السمعة الحسنة، واستخدام نظم حديثة لتقييم دراسات الجدوى، ومراقبة حسابات الشركة بصورة دورية.

4. عرض نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والدلالة اللفظية لاستجابات أفراد العينة على مستوى المحور الثالث: آليات مقترحة لتطوير تطبيق صيغة المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، ومشاركة الصفقة.

جدول رقم (9):
يبين الآليات المقترحة لتطوير تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك، ومشاركة الصفقة.

م	ت	الفقرات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة اللفظية
1	4	التركيز على المشاركة المتناقصة مع العملاء الأفراد بشكل أكبر من المشاركة الثابتة	112	4.14	.792	مفيد
2	8	أن لا تزيد مدة المشاركة المتناقصة مع العملاء عن (3-5) سنوات	112	3.96	.782	مفيد
3	3	مشاركة العملاء الذين لديهم حصص أو مساهمات كبيرة في رأسمال المشروع.	112	4.23	.759	مفيد جداً
4	1	مشاركة العملاء ذوي السمعة الحسنة والخبرات الكافية في مجال النشاط	112	4.61	.648	مفيد جداً
5	9	تطبيق آلية تسمح بزيادة حصة البنك من الأرباح لتسريع التحصيل، والتخارج السريع في صيغة المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك	112	3.89	.904	مفيد
6	10	استخدام صيغة الوكالة بالاستثمار مع العملاء بدل المشاركة بنظام الصفقة	112	3.28	.962	مفيد
7	6	الاتفاق المبدئي على أن الشريك المدير هو المسؤول عن الإثبات، بوثائق صحيحة عن أسباب الخسارة إن حدثت	112	3.98	.771	مفيد
8	5	إلزام الشركاء بالتعامل عبر حسابات المصرف وليس عبر العمليات النقدية	112	4.05	1.06	مفيد
9	2	مراقبة حسابات الشركاء وتدقيقها للرقابة على العمليات المشتركة	112	4.39	.775	مفيد جداً
10	7	التعاقد مع مكتب مراجعة حسابات خارجي يشرف على أعمال الشركة	112	3.98	.920	مفيد
المجموع الكلي على مستوى المحور			112	4.05	0.425	مفيد

يتضح من الجدول (9) أن درجة عينة الدراسة لآليات مقترحة لتطوير تطبيق صيغة المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك ومشاركة الصفقة على نحو كلي جاءت بمستوى دلالة "مفيد" بمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (0.425)؛ إذ جاءت جميع فقرات المحور بمستوى دلالة "مفيد" فيما حصلت ثلاث فقرات على مستوى دلالة "مفيدة جداً" حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.61- 3.28)، وانحرافات معيارية بين (0.994-0.566)، وتفسير ذلك: أن هذه المقترحات مفيدة لتطوير العمل بصيغة المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، سيما اذا تم مشاركة العملاء الذين لهم حصص أو مساهمات كبيرة في المشروع، ويحظون بسمعة حسنة وخبرات كافية، مع ضرورة مراقبة حسابات الشركة وتدقيقها بصورة دورية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة على الفروض الإحصائية للدراسة

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات أفراد العينة تعزى لمتغيرات (البلد - المؤهل- التخصص- الوظيفة- مكان العمل)؟

وللإجابة عليه والتأكد من صحة دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة حسب المتغيرات تم استخدام اختبار "ت" لكشف الفروق حسب البلد، وتحليل التباين الأحادي (won way-ANOVA) حسب متغيرات (المؤهل- التخصص- الوظيفة- مكان العمل)، وكانت النتائج كمايلي:

بالنسبة لمتغير البلد: أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير البلد، حيث تراوحت قيمة "ف" بين (0.002 -0.494) ومستوى دلالة (0.484-0.962)، وتفسير ذلك يرجع الى: المستوى العلمي المرتفع للعينة المستهدفة، واطلاعها الواسع على ماكتب من دراسات وتقارير حول التطبيقات والتحديات وآليات التطوير على مستوى العالم.

وبالنسبة للمؤهل أظهرت النتائج: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل بالنسبة للمحورين الثاني والثالث، حيث تراوحت قيمة "ف" بين (1.489- 1.480) ومستوى دلالة (0.232-0.230)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للمحور الأول حيث كانت قيمة "ف" (5.075) مستوى الدلالة (0.008) وهي دالة، ولمعرفة الفروق واتجاهاتها بالنسبة للمحور الأول، تم استخدام اختبار (Tukey) للمقارنات المحورية، وتبين أن هناك فروقاً في المتوسطات بين فئتي الدكتوراه والماجستير وبين فئات البكالوريوس لصالح الدكتوراه والماجستير، وتفسير ذلك: اختلاف المستوى العلمي والاطلاع على رؤى واجتهادات الخبراء والباحثين في المجال.

وبالنسبة لمتغير التخصص: تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير التخصص، حيث تراوحت قيمة "ف" بين (2.304- 4.053) ومستوى دلالة (0.002-0.005)، ولمعرفة الفروق واتجاهاتها، تم استخدام اختبار (Tukey) للمقارنات المحورية، وتبين أن هناك فروقاً في المتوسطات بين فئة علوم مالية ومصرفية وبين فئات (المحاسبة – فقه المعاملات- أخرى) لصالح علوم مالية ومصرفية، وتفسير ذلك يرجع الى: أن تخصص علوم المالية والمصرفية الأكثر تخصصا في جانب التمويل والأكثر ارتباطا في وظيفة التمويل والاستثمار.

وبالنسبة لمتغير الوظيفة: تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الوظيفة للمحورين الثاني والثالث، حيث تراوحت قيمة "ف" بين (0.290- 8.21) ومستوى دلالة (0.000-0.832)، ولمعرفة الفروق واتجاهاتها بالنسبة للمحور الثاني والثالث، تم استخدام اختبار (Tukey) للمقارنات المحورية، وتبين أن الفروق في المتوسطات بين فئة تمويل واستثمار وبين فئة شرعي لصالح تمويل واستثمار، وتفسير ذلك: أن وظيفة التمويل والاستثمار أكثر ارتباطا بالواقع من الوظائف الشرعية.

وفيما يتعلق بمتغير مكان العمل: تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير مكان العمل للمحورين الثاني والثالث، حيث تراوحت قيمة "ف" بين (2.391- 7.635) ومستوى دلالة (0.000-0.073)، ولمعرفة الفروق واتجاهاتها بالنسبة للمحور الثاني والثالث، تم استخدام اختبار (Tukey) للمقارنات المحورية، وتبين أن الفروق في المتوسطات بين فئة بنك سباء وبين فئة المهتمين لصالح بنك سباء، وتفسير ذلك أن رأي الخبراء في بنك سبأ ينطلق من الواقع، ورأي المهتمين ممايؤمل أن يكون عليه الحال.

5. الاستنتاجات والتوصيات

5. 1. الاستنتاجات: من خلال الدراسة والتحليل يمكن للباحث إجمال النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالآتي:

1. التمويل بالمشاركة يعد واحدا من أفضل ما طرحته المصارف الإسلامية، لما تمتاز به هذه الصيغة من مرونة عالية في التطبيق تلائم شتى أشكال الاستثمارات، فهو يساهم في دفع المصارف والأفراد نحو الاستثمار الحقيقي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، والحد من التضخم، ويحقق عدالة في توزيع العائد بما يساهم في عدم تركيز الثروة، وتقليل التفاوت بين الدخول.
2. لم يظهر أي ذكر لمصطلح المشاركات بصورها المختلفة في الإيضاحات المالية لمصرف الراجحي، ممايعني أن المصرف لم يتعامل بصيغ المشاركات في تمويلاته الاستثمارية.

3. وردت صيغة المشاركة في التقارير المالية لبنك التضامن الاسلامي تحت مسمى عقود المشاركات وذلك خلال السنوات(10 ، 11، 12 ، 13 ، 14) ثم انقطعت في السنوات (15، 16 ، 17) ، وعادت للظهور في السنوات(

18، 19) ، وكانت أعلى نسبة وصلت اليها في العام 2011م (5.2%) ، وأقل نسبة في العام 2014 (0.7%) من حجم التمويل والاستثمار.

4. وردت صيغة المشاركة في التقارير المالية لبنك سبأ الإسلامي تحت مسمى عقود المشاركة وذلك خلال السنوات: (10 ، 11، 12 ، 13 ، 14) ثم انقطعت في السنوات (15، 16 ، 17، 18، 19) ، وكانت أعلى نسبة وصلت اليها في العام 2011م 0.3%) ، وأقل نسبة في العام 2014 (0.17%) من حجم التمويل والاستثمار.

5. جاءت درجة موافقة عينة الدراسة لإحد عشر سببا من جملة 14 سببا من أسباب غياب تطبيق صيغة التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية بمستوى دلالة "موافق" بمتوسط حسابي (3.72) وانحراف معياري (0.407)؛ إذ جاءت جميع فقرات المحور في مستوى دلالة "موافق" ما عدى ثلاث فقرات بالموافقة إلى حد ما، حصل السبب: **توفر بدائل تمويلية أكثر أمناً للمصرف كالمرابحة والتورق** على المرتبة الأولى، وحصل السبب: **وجود تشريعات من البنوك المركزية تعيق التمويل بالمشاركة** على المرتبة الأخيرة بدرجة موافق الى حدما.

6. جاءت درجة عينة الدراسة لآليات مقترحة لتطوير تطبيق صيغة المشاركة المستمرة على نحو كلي بمستوى دلالة "مفيد" بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.470)؛ وحصلت أربع فقرات على مستوى دلالة "مفيد جداً"، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.25 -4.55)، وانحرافات معيارية بين (-0.994 0.566)، وتفسير ذلك: أن هذه المقترحات مفيدة لتطوير العمل بصيغة المشاركة المستمرة، سيما **مشاركة العملاء ذوي السمعة الحسنة والخبرات الكافية في مجال النشاط** التي حصلت على الترتيب الأول، تليها مراقبة حسابات الشركة بصورة دورية، ثم استخدام نظم حديثة لتقييم دراسات الجدوى.
7. جاءت درجة عينة الدراسة لآليات مقترحة لتطوير تطبيق صيغة المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك ومشاركة الصفقة على نحو كلي جاءت بمستوى دلالة "مفيد" بمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (0.425)؛ فيما حصلت ثلاث فقرات على مستوى دلالة "مفيدة جداً" وهي: مشاركة العملاء الذين لهم حصص أو مساهمات كبيرة في المشروع، ويحظون بسمعة حسنة وخبرات كافية، مع ضرورة مراقبة حسابات الشركة وتدقيقها بصورة دورية.

5.التوصيات والمقترحات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث ويقترح بالآتي:
1. خرجت الدراسة بحلول ومقترحات كثيرة من وجهة نظر الخبراء والمهتمين لتجاوز مخاطر المشاركة، ولكن الأرباح الآمنة التي تأتي من المرابحة والتورق لن تشجع المصارف الإسلامية على الأخذ بهذه المقترحات، وتفعيل آليات تمويلية ترى فيها قدرا من المخاطرة مالم يتدخل المصرف المركزي ويفرض عليها تخصيص نسب تمويل لصيغ المشاركات التزاما بقوانين ولوائح انشائها، وهناك تجربة للمصرف المركزي السعودي في حث المؤسسات التمويلية السعودية على رفع النسب المخصصة لتمويل المنشآت الصغيرة من 5% الى 20% لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030. (الرؤية، 2016: 41).
2. صيغ المشاركة تصنع الولاء للمصارف مادامت الشراكات قائمة، سيما اذا أحسنت اختيارشركائها من ذوي السمعة الحسنة والخبرات الكافية في مجال النشاط، واستخدمت نظم تقييم حديثة لتقييم دراسات الجدوى المقدمة منهم ، والزمتهم بالتعامل عبر حسابات المصرف وليس عبر العمليات النقدية، ومراقبة حساباتهم وتدقيقها بصورة دورية للرقابة على العمليات المشتركة.
3. نوصي الباحثين باجراء دراسات تقييم واقع تمويل المؤسسات المالية بعد بدء تنفيذ رؤية المملكة2030، والتي تلزم المصارف بتخصيص نسب من 5% الى 20% لتمويل المنشآت الصغيرة، وكفاءة صناديق رأس المال الجريء الحكومي في السعودية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

- أبو الهيجاء، الياس عبدالله، رسالة دكتوراه(2007): تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية - دراسة-حالة الأردن – رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك.

- البنك الإسلامي للتنمية، كتاب ندوة صيغ تمويل التنمية في الإسلام، 18 – 20يناير 1993، السودان، البحث السابع، التمويل الإسلامي للنشاط الخدمي والتجاري، بحث مقدم من بنك التضامن الإسلامي السوداني.

- الجبيري، عطية، ميلاد، سعد (2019): معوقات تطبيق التمويل الإسلامي – صيغة المشاركة – في مصرف الجمهورية من وجهة نظر موظفيه، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مج1، ع4.

- الجزيري، عبدالرحمن، (بدون): الفقه على المذاهب الأربعة، ج3 ، دار الكتب العلمية بيروت.

- الصاوي، محمد صلاح(1990): مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام، ط1، دار الوفاء المنصورة.

- الشبيلي، يوسف (2011): التمويل بالمشاركة – الآليات العملية لتطويره، بحث مقدم الى الندوة الثالثة لمصرف أبو ظبي الإسلامي، للفترة من 19 – 20 يناير 2011م.

- اليحي، بندر بن عبد العزيز(1441): معوقات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، الحلول المقترحة وإدارة مخاطرها، مجلة العلوم الشرعية، جامعة المجمعة، ع55.

- إسماعيل، مخاوي(2019): تطبيق صيغة المشاركة في مراحل العملية الإنتاجية المختلفة، مجلة دراسات مصرفية ومالية، أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية، ع33

- بن عمارة، نوال، العربي، عطية(2013)، التمويل بالمشاركة ودوره في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، ع5

- بنك دبي الإسلامي، تجربة بنك دبي الإسلامي في البيوع - بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للبنوك الإسلامية صنعاء في (شعبان 1417هـ – ديسمبر 1996م)

- حافظ، عمر زهير(1996): أسلوب البنك الإسلامي للتنمية في الإقراض والتمويل بالمشاركة - ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي للبنوك الإسلامية صنعاء (شعبان 1417هـ – ديسمبر 1996م).

- محمد إبراهيم مقداد، سالم عبدالله حلس(2005): دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، مج13 ، ع1

- نور الدين عبد الكريم الكواملة (2006): المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة: البنك الإسلامي الأردني نموذجا، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

طاشكندي، عبدالهادي عبدالرحيم(2018)، محددات التمويل بالمشاركات في المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة بيت المشورة، قطر، العدد(9)

- شابرا، محمد عمر(1992) نحو نظام نقدي عادل، ط3 المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

التقارير المالية

- الجمهورية اليمنية، بنك التضامن الإسلامي الدولي، التقارير المالية السنوية للفترة 2010 – 2019م
- الجمهورية اليمنية، بنك سبأ الإسلامي، التقارير المالية السنوية للفترة 2010 – 2018م
- المملكة العربية السعودية، مصرف الراجحي، التقارير المالية السنوية للفترة 2010 – 2019م
- المملكة العربية السعودية، وزارة المالية، برنامج كفالة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، 1425، https://www.kafalah.gov.sa/About/Pages/UpcomingProjects.aspx
- اتحاد المصارف العربية، الدراسات والأبحاث والتقارير، العدد 415، https://uabonline.org/ar

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، التقرير السنوي 2019م، (https://www.ifsb.org/psifi_02.php
,

القوانين والأنظمة والقرارات

- الامارات العربية المتحدة، بنك دبي الإسلامي، النظام الأساسي المعدل، 2016م
- الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، قانون البنوك الإسلامية رقم (21) ، سنة1996م
- الجمهورية اليمنية، بنك التضامن الإسلامي:(بدون) حول أعماله ومجالات نشاطه - مطبعة الرائد صنعاء.
- المملكة العربية السعودية، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، رؤية المملكة 2030، 2016م
- المملكة العربية السعودية، مصرف الراجحي، النظام الأساسي، 1407هـ
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (المعيار الشرعي رقم 12: 2017، 325).
- مؤتمر المصرف الإسلامي الأول في دبي عام 1979م، فتوى رقم(9)، فتوى رقم (10).

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

- Islamic Financial Services Board Funding by country Data by Country (Islamic Banking) Saudi Arabia Period Covered: 2013Q4 to 2020Q2,p4

- Farooq Muhammad and Ahmed Mufti , Musharakah Financing: Experience of Pakistani Banks, World Applied Sciences Journal 21 (2): 181-189, 2013.

Funding in the form of Musharakah, reality and development mechanisms,

A field study on a sample of Islamic banks in Yemen and Saudi Arabia

Dr. Sadeq Ahmed Abdullah Al-ssabai
Najran university
alssabai@hotmail.com

Abstract:
This study aims at identifying the reality of funding in the form of Musharakah in a sample of Saudi and Yemeni Islamic banks. The method of the descriptive analysis was used in order to analyze the reality of funding in the form of Musharakah in Islamic banks based on the published reports for the period 2010-2019. In addition, a questionnaire was distributed to a non-random sample of 112 of funding bank experts, and researchers in Islamic bank funding, to find out the reasons of the poor application of the Musharaka formula in funding, and the mechanisms of their improvement. The descriptive analysis of the financial reports concluded that there is a complete absence of the Musharakah formula in Al-Rajhi Bank. As for Al-Tadhamon Bank and Saba Bank of Yemen, it appeared very weak and sporadic; it ranged between 0.70% - 5.20% in Al-Tadhamon Bank and in Saba Bank between 0.17% - 0.30% of the volume of funding and investment. In the field study, eleven reasons for the poor application of the Musharakah formula (out of 14 reasons) obtained an overall average 3.72 out of 5; four statements of the proposed mechanisms for developing the application of the continuous Musharaka formula obtained an overall average of 4.47 out of 5 at a level of significance of "very useful". An overall average 4.41 out of 5 with a level of significance of "very useful" was obtained from the other three statements of proposed mechanisms for developing the application of the formula of diminishing participating that leads to ownership and the deal participation. It refers to the Musharakah of clients who have significant shares or contributions to the project, and who have good reputation and sufficient experience; it is also necessary to monitor and audit the company's accounts periodically. Based on the results of the study, the researcher recommended the need for the central banks in these two countries to intervene in order to oblige Islamic banks to allocate funding rates for Musharaka formulas in compliance with their establishment laws and regulations.

Key words: Reality, Development Mechanisms, Islamic Banks, Musharakah Funding.